الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2021/4
23 July 2021
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة عشرة
دورة افتراضية، 22-23 أيلول/سبتمبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة التعاون الفني

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عن أنشطة التعاون الفني التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في إطار برنامجها الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية منذ الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الإجتماعية، التي عُقدت في بيروت، يومَي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وتركّز الوثيقة على نماذج من الأنشطة تُظهر الترابط بين مهام الإسكوا الثلاث كمؤسسة بحثية تنتج دراسات تهدف إلى دعم الإصلاحات على مستوى السياسات العامة، ومنتدى إقليمي لبناء التوافق بين الدول الأعضاء حول ما تواجهه من تحديات وسُبُل معالجتها، وبيت خبرة يقدّم المشورة الفنية لصانعي القرار.

ولجنة التنمية الاجتماعية مدعوّة إلى أخذ العلم بأنشطة التعاون الفني المُنفذة وإبداء الرأي بشأن سُبُل تطويرها وتعظيم الاستفادة منها على المستوى الوطني.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- العدالة الاجتماعية	15-5	3
ثانياً- الحد من الفقر	21-16	6
ثالثاً- تحسين فرص العمل	25-22	7
رابعاً- نُظُم الحماية الاجتماعية	28-26	8
خامساً- التمكين الاقتصادي للمرأة واقتصاد الرعاية	29	9
سادساً- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة	52-30	9
سابعاً- حقوق كبار السن	58-53	13
ثامناً- تنمية مهارات الشباب	66-59	15
تاسعاً- التنمية الحضرية	72-67	16

مقدمة

1- تقدم هذه الوثيقة لمحة عن أنشطة التعاون الفني التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في إطار برنامجها الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية منذ الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية، التي عُقدت في بيروت، يومَي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد نفذت الأمانة التنفيذية هذه الأنشطة تلبية للطلبات التي وردتها من قِبل الدول الأعضاء لدعمها في شتى مجالات التنمية الاجتماعية.

2- وتندرج خدمات التعاون الفني التي تضطلع بها الإسكوا ضمن ثلاث فئات: خدمات استشارية لدعم البلدان في قضايا تتعلق بالسياسات العامة؛ وورش عمل لبناء القدرات؛ ومشاريع ميدانية. وقد كثفت الإسكوا جهودها الرامية إلى نقل الخبرات إلى الدول العربية من داخل المنطقة وخارجها، وإلى ترجمة عملها المعياري والنتائج التي تتوصل إليها في بحوثها إلى برامج لبناء القدرات وتعزيز المهارات لممثلي الوزارات المختلفة.

3- ولتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة والجهود المبذولة، تواصل الإسكوا عملها لتوسيع نطاق شراكاتها مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، كصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ وتعمل مع المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، ومع الأوساط الأكاديمية، كجامعة القاهرة، والجامعة اللبنانية الأمريكية،؛ ومع منظمات المجتمع المدني، كهانديكاب انترناشيونال، ومركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية.

4- وفي الفترة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، قدمت الإسكوا الدعم في المجالات التالية: العدالة الاجتماعية؛ الحد من الفقر؛ تحسين فرص العمل؛ نُظُم الحماية الاجتماعية؛ دمج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ حقوق كبار السن؛ تنمية مهارات الشباب؛ والتنمية الحضرية. وتقدم هذه الوثيقة لمحة عن هذا الدعم.

أولاً- العدالة الاجتماعية

5- نفذت الإسكوا مشروعاً حول تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في المنطقة العربية، أطلقته في عام 2016 واستمر حتى نهاية عام 2020. وهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الدول العربية على تفعيل مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ودمجها في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية. وشملت الأنشطة المنفذة تصميم أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية، التي من شأنها مساعدة صانعي القرار على رصد الثغرات المعرفية والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية. لمزيد من المعلومات حول مزايا الأداة، يرجى الاطلاع على الوثيقة E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.13. وللتعرف على الخطوات المتخذة لتصميمها، يرجى الاطلاع على الوثيقة E/ESCWA/C.2/2021/8، المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في إطار البند (3) من جدول أعمال دورتها الحالية.

6- على الصعيد الوطني، عملت الإسكوا مع وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية لإنشاء فريق فني وطني شارك في سلسلة من أربعة لقاءات ومشاورات افتراضية (17 و24 آب/أغسطس و4 و14 أيلول/سبتمبر 2020) لتحسين الأداة وتطويعها وتحديد الأولويات التي يجب أن يتضمنها التقييم الاختباري في تونس كمرحلة أولية،

ما عزز الملكية المحلية للأداة ومهد الطريق لرفع توصيات بشأن اعتمادها على الصعيد الوطني. وقد أدى هذا إلى إصدار وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية قراراً بخصوص وضع آلية لاستخدام أداة تقييم الثغرات في كل السياسات العامة التي تشرف على تنفيذها مختلف الوزارات، واعتماد الأداة على الصعيد الوطني. كما رفعت الوزارة توصية لرئاسة الحكومة حول إصدار نص قانوني يدرج مبادئ العدالة الاجتماعية في جميع السياسات والإصلاحات الكبرى والوثائق الحكومية، والاستئناس بالأداة في إعداد المخطط الخماسي القادم 2021-2025 وفي "رؤية تونس بحلول سنة 2030".

7- وعملت الإسكوا على تطويع الأداة والوثائق المصاحبة لها لتقديمها على منصة إلكترونية تسهل عملية جمع المعلومات المطلوبة للتقييم بأسلوب تفاعلي وممنهج، ووضع مؤشر/بارومتر للعدالة الاجتماعية يقيس الفجوات والثغرات في مدى مراعاة السياسة موضوع التقييم لمبادئ العدالة الاجتماعية في جميع مراحل إعدادها وتنفيذها.

8- ونظمت الإسكوا، بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية، اجتماعاً رفيع المستوى بشأن تعزيز قدرات الوزارات التونسية لتصميم وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج عامة موجهة نحو تحقيق المساواة (تونس، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019). هدف الاجتماع إلى تسليط الضوء على الدور الرئيسي للمساواة في عملية التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز القدرات على تحليل وقياس اللامساواة في الدخل والثروة والرفاه وبين الجنسين، وعلى تصميم وتطوير وتنفيذ سياسات عامة موجهة نحو تحقيق المساواة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. وخلُص الاجتماع إلى الاتفاق على خارطة طريق لتعميم المساواة على المستوى الوطني في الجمهورية التونسية.

9- كما نظمت الإسكوا سلسلة ورشات تدريبية وطنية في تونس على النحو التالي:

(أ) ورشة تدريبية حول مبادئ ومفاهيم المساواة ومسار تعميمها، استهدفت المدراء العامين في الوزارات المعنية المختلفة وهدفت إلى زيادة الاهتمام السياسي والالتزام العملي وتفعيل المشاركة في مسار تعميم المساواة في الخطط والسياسات والبرامج الوطنية (تونس، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)؛

(ب) ورشة تدريبية حول تحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية هدفت إلى تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين على تحليل وقياس اللامساواة كخطوة أولى نحو صياغة وتنفيذ سياسات عامة متعددة التخصصات وقائمة على الأدلة (تونس، 26-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)؛

(ج) ورشة عمل افتراضية حول مفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية وكيفية إدراجها ضمن الخطط والسياسات العامة، تم تنظيمها بالتزامن مع بداية عملية التحضير للمخطط الوطني الخماسي 2021-2025. وهدفت الورشة إلى تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بالتخطيط للسياسات والبرامج العامة في كيفية إدماج مفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية، وإلى تعزيز المعرفة حول الترابط بين العدالة الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في ظل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

10- وقدمت الإسكوا الدعم الفني لتونس لإعداد دليل مدربين إجرائي مبسط لبناء القدرات حول تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة، يستخدمه المدربون لتيسير عملية نقل المفاهيم والمعرفة والمعلومات والآليات العملية الضرورية لتعميم المساواة خلال مراحل تخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم سياسات قائمة على المساواة.

11- وفي السودان، عقدت الإسكوا سلسلة من ورشات العمل بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية حول تعزيز العدالة الاجتماعية. ولضمان الاستفادة من برنامج الدعم الذي قدمته الإسكوا، شكلت الوزارة فريق عمل من مدراء الإدارة في وزارات مختلفة، وممثلات وممثلي المجالس القومية كالمجلس القومي لرعاية الطفولة، والمجلس القومي للسكان، وأكاديميين وخبراء في مجال العمل الاجتماعي. وتضمن برنامج الدعم الورشات التالية:

(أ) ورشة عمل افتراضية حول بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي، هدفت إلى تعزيز المعرفة بشأن مواكبة المرحلة الانتقالية وكيفية صياغة عقد اجتماعي جديد بين المواطنين والدولة مبني على أسس الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، وزيادة الوعي حول مفهوم المشاركة وفاعليتها، والمساهمة في وضع خارطة طريق لبناء قيادات شبابية مؤهَّلة تساهم في إنجاح عملية الانتقال نحو الديمقراطية (24-25 شباط/فبراير 2021)؛

(ب) ورشة عمل افتراضية حول "إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات وضع الخطط والسياسات الإنمائية"، ساهمت في تعميق المعرفة بمفهوم العدالة الاجتماعية ومناقشة دور الدولة والشركاء الوطنيين في تفعيله، وتعزيز المعلومات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها وعلاقتها الوثيقة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز القدرات الحكومية لإدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية في سياسات تنموية مختارة مثل سياسات الحماية الاجتماعية، وسياسات الأمن الغذائي، وسياسات الاستثمار والسياسات الضريبية، والتعرف على بعض أساليب المشاركة والتشبيك (8 و9 آذار/مارس 2021)؛

(ج) ورشة عمل افتراضية حول تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج عامة قائمة على المساواة لزيادة معرفة صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني بكيفية تصميم وتنفيذ السياسات العامة الموجهة نحو المساواة، ومواصلة تطوير الكفاءات بشأن إدماج قضايا ومبادئ المساواة في السياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتقديم دراسات حالة إقليمية ووطنية، وتسهيل تبادل الخبرات والمعرفة حول تحديات مواجهة ظاهرة اللامساواة والسُبُل والمنهجيات والآليات المعتمدة في تطوير مشاريع هادفة إلى تحقيق المساواة. كما تم استعراض بعض المبادرات الدولية والممارسات الجيدة والنظر في تكرارها وتكييفها على المستوى الوطني (7 و8 نيسان/أبريل 2021).

12- كما قدمت الإسكوا الدعم لدولة فلسطين حول إدماج مفهوم العدالة الاجتماعية في عمليات التخطيط الوطني والقطاعي من خلال تعزيز معرفة مسؤولي التخطيط في الوزارات الفلسطينية بمفهوم العدالة الاجتماعية وأبعاده، ومراجعة عدد من الاستراتيجيات القطاعية للأعوام 2021-2023 وتقييم مدى مراعاتها للعدالة الاجتماعية. فتم عقد ورشة عمل عبر الانترنت حول "مفهوم العدالة الاجتماعية وعملية إدماجها في السياسات والخطط والبرامج العامة"، استهدفت مسؤولين حكوميين معنيين بإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط والسياسات والبرامج التنموية (الاقتصادية والاجتماعية) وأيضاً الاستراتيجيات القطاعية مثل تلك المتعلقة بسياسات الحماية والإدماج الاجتماعي والأمن الغذائي وغيرها (29 تموز/يوليو 2021).

13- وعلى الصعيد الإقليمي، نظمت الإسكوا بالشراكة مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي ثلاث حلقات حوارية مع مسؤولين حكوميين في البلدان العربية حول أهمية صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي لآثار جائحة كوفيد-19 وإرساء مبادئ المساواة ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية. وعُقدت حلقة الحوار الأولى في 20 كانون الثاني/يناير 2021 تحت عنوان "سياسات الحماية الاجتماعية وسياسات الدعم من منظور العدالة الاجتماعية". وناقشت الحلقة سياسات الحماية الاجتماعية والدعم وارتباطهما بالعدالة الاجتماعية. وقد أسفر النقاش عن اتفاق خبراء التخطيط وواضعي السياسات من المؤسسات الحكومية المختلفة على ضرورة إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في عملية تطوير وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية؛ وضرورة إدراج سياسات الحماية الاجتماعية في إطار السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة باتباع نهج تشاركي.

14- وركزت حلقة الحوار الثانية التي عُقدت في 3 شباط/فبراير 2021 على "سياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية: النهج الترابطي". وهدفت الحلقة الحوارية إلى مناقشة الأوضاع الراهنة للأمن الغذائي وارتباطه بتعزيز العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19. وأتاحت حلقة الحوار الفرصة لخبراء التخطيط وواضعي السياسات من الوزارات المختلفة المعنية بقضايا العدالة الاجتماعية والأمن الغذائي لمناقشة السُبُل والآليات التي يمكن تفعيلها والإصلاحات التي يمكن القيام بها للتوصل إلى سياسات أمن غذائي تعزز العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

15- وعقدت حلقة النقاش الثالثة في 1 آذار/مارس 2021 بعنوان "سياسات الأجور ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية". وسعت الحلقة إلى عرض ومناقشة أوضاع سياسات الأجور والحد الأدنى للأجور في المنطقة العربية وارتباطها بتعزيز العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين تغيير طرق الإنتاج واستبدال العاملين بالتكنولوجيا وزيادة اللامساواة في الأجور. كما استعرضت الحلقة أثر جائحة كوفيد-19 على التشغيل والأجور في الدول العربية. وأتاحت حلقة الحوار الفرصة لخبراء التخطيط وواضعي السياسات من الوزارات المختلفة المعنية بالقضايا الاجتماعية والعمل والأجور للاطلاع على تجارب من بلدان أخرى والإصلاحات التي يمكن القيام بها للتوصل إلى سياسات عادلة للأجور في المنطقة العربية.

ثانياً- الحد من الفقر

16- أعدت الإسكوا دليلاً حول العلاقة بين مؤشر الفقر المنقح المتعدد الأبعاد وبرامج الحماية الاجتماعية موجهاً إلى المغرب، يقدم توصيات بشأن استخدام منهجية الفقر المتعدد الأبعاد في عملية تطوير برامج الحماية الاجتماعية وآليات الاستهداف (غير منشور، موجه إلى السلطات الوطنية).

17- وبناءً على طلب وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، عملت الإسكوا على قياس الفقر المتعدد الأبعاد في مصر باستخدام التعريفات الوطنية والمسوحات الأسرية، وذلك بالتعاون مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وعقدت عدة اجتماعات تشاورية مع نقاط الاتصال الوطنية. وتم الاتفاق على إطار عمل لحساب الفقر المتعدد الأبعاد على أساس المعايير الوطنية.

18- وأعدت الإسكوا، بالشراكة مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر والمكتب للوطني لليونيسف في القاهرة دراسة حول "التنبؤ وتقدير تداعيات كوفيد-19 السلبية"، تحاكي تطور فقر الدخل في مصر في الفترة 2015-2020، بما في ذلك توقعات عدم المساواة وآثار الجائحة (غير منشورة، موجهة إلى السلطات الوطنية).

19- وقدمت الإسكوا توقعات حول مسار الفقر المتعدد الأبعاد بعد جائحة كوفيد-19 لكل من العراق وفلسطين، فأعدت دارسة بعنوان "منهجية مرنة لنمذجة التنبؤ الآني والمستقبلي للفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية" (E/ESCWA/CL3.SEP/2021/TP.1) تتناول حالة وبيانات العراق، وتقترح نهجاً قابلاً للتطبيق لتنبؤ تطور مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد المنقح في بلد نامي يعاني من جائحة كوفيد-19 وتحدياتها. وقد تم استخدام بيانات المسح الصحي العراقي لعامي 2011 و2018، وتعريف الفقر الذي اعتمدته جامعة الدول العربية رسمياً في كانون الأول/ديسمبر 2020.

20- وبالنسبة لدراسة فلسطين (E/ESCWA/CL3.SEP/2021/TP.7)، المعنونة "التنبؤ الآني لدليل الفقر المتعدد الأبعاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، قدمت توقعات للفقر المتعدد الأبعاد مع معالجة الصعوبات المتعلقة بعدم توفر بعض البيانات. وأظهرت المحاكاة زيادة كبيرة في أبعاد الحرمان على عدة مستويات، منها السلامة وجودة التوظيف. كما تنبأت الدراسة بزيادة الفقر المتعدد الأبعاد في عام 2021 إلى مستوى مماثل لمستوى عام 2014 عقب حرب غزة، وبأن الحرمان من التعليم قد يصبح مساهماً مهماً في الفقر المتعدد الأبعاد في فلسطين.

21- وعقدت الإسكوا ورشة عمل افتراضية للمملكة العربية السعودية في 15 و16 حزيران/يونيو 2021 لبناء القدرات حول "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد والحماية الاجتماعية"، هدفت إلى التعريف بمفهومي الفقر المادي والفقر المتعدد الأبعاد. واطلع المشاركون على كيفية بناء دليل فقر وطني متعدد الأبعاد، وكيفية وضع مسودة إطار عمل للفقر المتعدد الأبعاد وكيفية ربط سياسات الحد من الفقر بنتائج هذا التحليل. وعرضت الجلسات استراتيجيات الحماية الاجتماعية ودورها في الحد من الفقر وكيفية تقييم الخيارات السياسية من خلال المحاكاة، وكيفية مراقبة وتقييم أثر سياسات الحد من الفقر في السياق الوطني.

ثالثاً- تحسين فرص العمل

22- عقدت الإسكوا بالتعاون مع وزارة العمل في لبنان، ورشة عمل افتراضية لبناء القدرات حول "توليد العمالة المنتجة والشاملة للبنان" بمشاركة الجهات الوطنية المعنية بتطوير وتنفيذ سياسات التوظيف، وبحضور خبراء من وزارة المالية والعمل والسياحة والاقتصاد والتجارة (7-8 تشرين الأول/أكتوبر 2020). وهدفت الورشة إلى تسليط الضوء على دور السياسة المالية في إيجاد فرص العمل، وتطرقت إلى الأولويات في هذا المجال في القطاعين الخاص والعام في البلد.

23- كما عقدت الإسكوا، وأيضاً بالتعاون مع وزارة العمل في لبنان، ورشة عمل افتراضية لبناء القدرات في مجال التكنولوجيا الرقمية والتوظيف، شارك فيها ممثلون عن مختلف الوزارات المعنية بدور التكنولوجيا في إيجاد فرص العمل (14-16 تشرين الأول/أكتوبر 2020). وناقش المشاركون دور الاستثمار في تحسين جودة التعليم والبحث والتطوير، ودوره في القطاعات الاستراتيجية وربطها بسلاسل القيمة العالمية، وضرورة تعزيز التنسيق بين الوزارات المعنية بالتوظيف وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات الناشئة، وأهمية توفير التسهيلات

لتشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان استدامتها وإيجاد المزيد من فرص العمل فيها لاستعادة النمو وتحسين الإنتاجية والمرونة.

24- كما أطلقت الإسكوا مبادرة "#لازم_نتعلّم" بالشراكة مع وزارة العمل وكورسيرا، الموقع الرائد للتعلّم عبر الإنترنت، التي هدفت إلى تمكين اللبنانيين وتطوير قدراتهم عبر إتاحة تجربة تعليمية متميّزة لهم. وتم من خلال المبادرة تقديم 25,000 فرصة تدريبية مجانية بشهادات معتمدة للبنانيين، الذين استكملوا حوالي 44,377 دورة احتوت على 549,517 ساعة تعليمية. وقد التحق غالبية المستفيدين في تخصصات يمكن أن تؤدي إلى عمالة منتجة وأهمها مجال إدارة الأعمال وعلوم البيانات والتكنولوجيا والصحة. وتواصلت الإسكوا مع بعض المستفيدين من المبادرة الذين استكملوا دورات تعليمية في مجالات عملها لإعطائهم فرص لمدة ثلاثة أشهر كمتدربين بالإسكوا.

25- وعقدت الإسكوا ندوة عبر الإنترنت في 1 حزيران/يونيو 2021، دعت إليها الذين تقدموا للاستفادة من المبادرة، لمناقشة تخصصات الدورات التي تم الالتحاق بها، والمهارات المطلوبة في الأسواق اللبنانية والأسواق العربية، وتسليط الضوء على عدم تطابق المهارات مع الوظائف المتوفرة. وتم إلقاء الضوء كذلك على أهمية توجيه السياسات من أجل تحسين وصقل المهارات لتتناسب مع سوق العمل في المستقبل. وأعدت الإسكوا موجز سياسات بعنوان "لبنان لديه نوعية عالية من المهارات ولكن في حاجة إلى مواءمتها مع متطلبات السوق" موجه إلى وزارة العمل اللبنانية، يحلل السياسات المطلوبة لتحسين القدرات الموائمة لسوق العمل مبنية على نتائج مبادرة "#لازم_نتعلّم" ومرصد الإسكوا لسوق العمل.

رابعاً- نُظُم الحماية الاجتماعية

26- في أعقاب انتشار جائحة كوفيد-19، أطلقت الإسكوا بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية الأخرى، مشروعاً حول **"تعزيز الحماية الاجتماعية لمواجهة الأوبئة"**. ويأتي هذا المشروع في إطار العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل حشد استجابةٍ عالميةٍ منسَّقةٍ للأثر الاجتماعي والاقتصادي والماليّ. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات حماية اجتماعية، من أجل التعافي السريع من كوفيد-19، لا سيما للفئات السكانية الأكثر ضعفاً، وفي مواجهة الآثار السلبية للصدمات الخارجية المستقبلية.

27- وفي إطار تنفيذ أنشطة المشروع، قدمت الإسكوا الدعم الفني لكل من الأردن والسودان في مجال تطوير برامج الحماية الاجتماعية. وشمل الدعم الفني للأردن مساعدة صندوق المعونة الوطنية في تقييم برامج المساعدة الاجتماعية، مع التركيز على أولويات المساعدات والفئات المستهدفة. وقامت الإسكوا بتطوير إطار مفاهيمي لتحليل قاعدة البيانات المرتبطة بهذه البرامج، تم عرضه ومناقشته مع صندوق المعونة الوطنية في ورشة عمل تدريبية افتراضية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020. ومن خلال التدريب، تعرف المشاركون على كيفية تحليل البيانات، ومخرجات ونتائج هذا التحليل التي يمكن الاسترشاد بها في عملية صنع القرار المستند على الأدلة. وفي 28 نيسان/أبريل 2021، تم عقد اجتماع ثانٍ بين فريقي العمل لمناقشة التفاصيل الفنية المتعلقة ببرنامج التحليل. كما قامت الإسكوا بتقديم مقترح للصندوق بشأن رقمنة إجراءات برنامجين ينفذهما، هما برنامج التأهيل الجسماني وبرنامج المعونات النقدية الفورية، وذلك ليتمكن الصندوق من تقديم المعونة في أوقات الإغلاق والأزمات.

28- وشمل الدعم الفني للسودان تقديم المساعدة لوزارة التنمية الاجتماعية في إعداد ورقة مرجعية حول كيفية تطوير استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية، متضمنه خطوات عملية مفصلة وتحديد أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الوطني. كما عقدت الإسكوا ورشة عمل وطنية بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية حول نهج الترابط بين إدارة الكوارث والحماية الاجتماعية، يومي 26 و27 حزيران/يونيو 2021، في الخرطوم، ركزت على أهمية التنسيق بين المؤسسات والمصالح الحكومية ذات الصلة ببرامج الحماية الاجتماعية وإدارة مخاطر الكوارث، وضرورة العمل على تطوير وسائل الإنذار والتدخل المبكر والتقييم الدقيق للاحتياجات، وتعزيز برامج الوقاية والحماية والاستجابة وربط الحماية الاجتماعية بإدارة خطر الكوارث. كما تم التأكيد على أهمية تكامل جهود كل أصحاب المصلحة بما فيهم منظمات المجتمع المدني في برامج الحماية الاجتماعية لا سيما في تنفيذ شبكات الضمان الاجتماعي.

خامساً- التمكين الاقتصادي للمرأة واقتصاد الرعاية

29- أعدت الإسكوا مجموعة من دراسات الحالة حول التمكين الاقتصادي للمرأة واقتصاد الرعاية، والرعاية غير مدفوعة الأجر في عدد من الدول، تمهيداً لتعزيز قدراتها ودعمها تقنياً لاعتماد سياسات تفضي إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة. وشملت هذه الدول عُمان، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا.

سادساً- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة

30- في إطار العمل المشترك مع قسم الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية وبالتعاون مع المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عقدت الإسكوا دورة تدريبية إقليمية حول إعداد التقارير الوطنية لتنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عمّان، في 28 و29 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد نتج عن التدريب إلمام المشاركين من كبار المسؤولين بالمعلومات الأساسية والمهارات اللازمة في مجال رصد تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني من أجل إعداد التقارير إلى لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

31- ونظمت الإسكوا فعالية جانبية على هامش الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحت عنوان: "حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات" (14 حزيران/يونيو 2021). وقد عقدت الإسكوا هذا الحدث الجانبي بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ووزارة الشؤون الاجتماعية لدولة الكويت، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويسر الاجتماع حواراً بين وزراء الدول العربية وكبار المسؤولين حول الجهود التي قدمتها دولهم لضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة في مواجهة جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات. وتم تأكيد الالتزام السياسي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقت الأزمات وبتضمين حاجاتهم في أي تخطيط واستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل، كخطوة عملية وتطبيقية للدروس المستفادة من الثغرات التي تم رصدها خلال الاستجابة لكوفيد-19.

32- كذلك تعاونت الإسكوا مع المكتب الإقليمي لليونسكو في بيروت والشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ في تنظيم ندوة إقليمية عبر الإنترنت حول التعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في ظل جائحة كوفيد-19، في 18 أيار/مايو 2020. وحظيت هذه الندوة على اهتمام كافة الدول الأعضاء نظراً لكونها الأولى التي تناولت أوضاع تعليم الأطفال ذوي الإعاقة منذ بدء الجائحة. وأسهمت الندوة في نشر نتائج "مسح الإجراءات الحكومية المتخذة لوقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من جائحة كوفيد-19" الذي أعدته الإسكوا

بشأن التدخلات المختلفة التي تمت في العديد من الدول العربية، كما ساهمت في تبادل الخبرات والتجارب العربية والدولية.

33- وضمن العمل على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير التأهيل المجتمعي، عقدت الإسكوا ورشة عمل تدريبية إقليمية في القاهرة، من 14 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بالتعاون مع مركز سيتي للتدريب والدراسات في الإعاقة وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية في مصر، وبدعم مادي من المجلس النسائي البريطاني حول التنمية الشاملة والدامجة المجتمعية (التأهيل المجتمعي). شارك في ورشة العمل ممثلون عن المسؤولين الحكوميين، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات غير الحكومية المتخصصة من كل من لبنان، والجمهورية العربية السورية، والأردن، وفلسطين، ومصر، وليبيا والمغرب. وقد نتج عن ورشة العمل تطوير عدد من المشروعات وخطط عمل لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

34- وعملت الإسكوا على المستوى الوطني مع العديد من الدول وقدمت الدعم الفني والاستشاري. وكان للدول التي تمر بنزاعات أو حروب الحظ الأكبر من الدعم. فقدمت الإسكوا بالشراكة مع مكتب اليونسكو، الدعم لوزارة التربية والتعليم في السودان لتحليل الوضع الراهن للتعليم الدامج بالسودان للاسترشاد كأرضية لوضع خطة تشغيلية لاستراتيجية التعليم الدامج. وقد نتج عن هذا الجهد تشكيل اللجنة الوطنية للتعليم الدامج برئاسة مدير عام التخطيط بالوزارة الاتحادية للتعليم، وقد تولت اللجنة الوطنية مسؤولية تنسيق وإدارة المشروع.

35- وقدمت الإسكوا الدعم الفني للسودان لتضمين الأشخاص ذوي الاعاقة في آليات الاستجابة لجائحة كوفيد-19، فعقدت مجموعة من ورش العمل التدريبية. استهدفت الورشة الأولى، التي نُظمت من 27 إلى 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، العاملين في وزارة التربية والتعليم. وشمل التدريب طرق ووسائل التعليم عن بُعد وتسخير واستثمار التكنولوجيا المتاحة مع الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه التعليم عن بُعد في السودان مثل التحديات البيئية والمادية والاجتماعية. واستهدفت الورشة الثانية، المنعقدة من 22 إلى 24 شباط/فبراير 2021، العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية الاتحادية والولائية، بالإضافة إلى الاتحادات القومية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني وديوان الزكاة. وهدفت الورشة إلى تأهيل الكوادر العاملة على نشر الوعي بمخاطر جائحة كوفيد-19 من خلال دورات تدريب مدربين، بالإضافة إلى دراسة سُبُل توصيل الخدمات إلى مكان إقامة الأشخاص ذوي الإعاقات العميقة مع مراعاة الاعتبارات الاحترازية.

36- وأيضاً لصالح السودان، عقدت الإسكوا ورشة تدريبية افتراضية حول "تعميم مبدأ عدم إهمال أحد في التخطيط الاستراتيجي: الإدماج الاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة (الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن)" في 8 تموز/يوليو 2021 بهدف التعمق في مفهوم النهج القائم على حقوق الانسان، والمتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة، وكيفية تضمين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في كافة السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.

37- كما قدمت الإسكوا الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية في ليبيا لدعم الأشخاص ذوي الاعاقة خلال جائحة كوفيد-19، ولإنشاء آلية وطنية تجمع كافة أصحاب المصلحة للتنسيق فيما بينهم لوضع خطة وطنية لتلبية احتياجات وتوقعات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء جائحة كوفيد-19. وقد نتج عن ذلك تشكيل أول مجموعة عمل وطنية ودولية منسقة من قِبل الإسكوا تضمنت منظمات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمة هانديكاب انترناشيونال، بالإضافة إلي الوزارات المعنية والمركز الوطني للأمراض. وقامت تلك الآلية الوطنية بتطوير خطة عمل شاملة لكافة

المحاور الصحية والاجتماعية والتعليمية. وأعربت كافة الجهات المعنية عن رغبتها في استمرارية مجموعة العمل فيما بعد الجائحة كآلية تنسيقية وطنية دائمة في مجال الإعاقة.

38- وقدمت الإسكوا الدعم الفني لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية لعقد ورشة عمل وطنية حول "التكنولوجيا من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة: السياسات والتطبيقات" (29 كانون الثاني/يناير 2020)، وذلك بهدف تطوير سياسة وطنية لاستخدام التكنولوجيا والتقنيات المساعِدة من أجل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة. وعرضت الإسكوا خلال ورشة العمل الممارسات الإقليمية والدولية في مجال النفاذ إلى التكنولوجيا من قِبل الأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية تطوير المعينات التكنولوجية لإدماجهم.

39- وقدمت الإسكوا حزمة من أنشطة الدعم الفني للبنان في إطار جهود الدولة لمراجعة وتحديث أطر نُظُم تقييم الإعاقة وتحديدها. فقامت الإسكوا بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتعاون مع منظمة التعزيز الاجتماعي (الإسبانية)، كجهة مانحة، بإعداد دراسة حول آليات ونُظُم تقييم وتحديد درجة الإعاقة، وذلك بحيث يرتكز التقييم والتصنيف الجديد على أسس حديثة ويعتمد على قواعد ومبادئ الإدماج الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويضمن حصول الفئات الأكثر احتياجاً على دعم ومساندة الدولة وسُبُل الوصول المناسبة للحماية الاجتماعية وخدمات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة.

40- كما عملت الإسكوا مع وزارة الصحة في لبنان على تصميم دليل حول الحد الأدنى من خدمات التدخل المبكر التي توفرها مراكز الرعاية الصحية الأولية للأطفال ذوي الإعاقة منذ الولادة حتى سن خمس سنوات. ويشمل الدليل المبادئ الأساسية في الوقاية، والاكتشاف المبكر، والتقييم الوظيفي لوضع خطط تدخل فردية لكل طفل وأسرته، وهو يستهدف إدارات مراكز الرعاية الصحية والعاملين فيها. وتعمل الإسكوا حالياً مع وزارة الصحة على اختبار الدليل في المراكز الصحية لمدة ستة أشهر بهدف تطوير النسخة النهائية العام القادم.

41- كما تدعم الإسكوا لبنان في إعداد أول استراتيجية وطنية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات. وتقدم الإسكوا هذا الدعم بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والأطراف المعنية، وعلى الأخص منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وكخطوة أولى لإعداد الاستراتيجية، أعدت الإسكوا والشركاء دراسة "تحليل الوضع الحالي للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان لتوجيه عملية تطوير استراتيجية وطنية" (غير منشورة، موجهة إلى الوزارة).

42- وقدمت الإسكوا الدعم الفني للهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة بالكويت لتنفيذ التصنيف الدولي للوظائف والإعاقة والصحة من أجل تحسين آليات التقييم والتصنيف والرصد وتطوير خطط التدخل الخاصة بالإعاقة. وقد تضمن الدعم عقد ثلاث ورش عمل في الفترات ما بين 4-7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، 2-5 كانون الأول/ديسمبر 2020، و17-20 شباط/فبراير 2021. وركزت الورشة الأولى على تقديم التصنيف الدولي للأداء الوظيفي والعجز والصحة كإطار مفاهيمي، بما في ذلك المبادئ الأساسية والهيكل والتطبيق في سياقات مختلفة. وركزت ورشة العمل الثانية على التحول من التقييم الطبي الذي يركز على الاصابة أو المرض أو حالة مرتبطة بالإعاقة، إلى التقييم الوظيفي الذي يقيم مدى الصعوبات الوظيفية التي يواجهها الشخص في تأدية وظيفة العضو أو الجهاز (الحركي، العصبي مثلاً). أما ورشة العمل الثالثة، فلقد شهدت بداية تطوير أداة للتقييم في الكويت بناءً على إحدى الأدوات المبسطة لمنظمة الصحة العالمية (WHO DAS2).

43- ونظمت الإسكوا ورشة افتراضية لتقييم وتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في المديرية العامة للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية في عُمان (21 كانون الأول/ديسمبر 2020)، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية. واستهدفت الورشة الفريق العامل في المديرية من خلال "استمارة تقييم وتحديد الاحتياجات التدريبية"، التي تم ملؤها من قِبل العاملين في المديرية وفي مراكز التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال النقاش المفتوح حول نتائج الاستمارة وأبرز التحديات التي تواجه العاملين في المديرية تم، تحديد عدد من الفجوات والتحديات التي تواجه عمل الفريق، والتي لا بد من تذليلها لتحقيق نتائج أفضل ولمواكبة رؤية 2030 وتنفيذ استراتيجية العمل الاجتماعي. وعلى هذا الأساس، تم طرح تصور لتطوير مختلف قدرات وموارد وبرامج المديرية العامة للأشخاص ذوي الإعاقة، على أن ينفذ على مراحل خلال الفصل الأخير من عام 2021.

44- ونفذت الإسكوا برنامجاً تدريبياً بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية في عُمان، حول التقييم اللغوي السلوكي الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون التأخر اللغوي. وقد تم تقديم البرنامج التدريبي افتراضياً على مرحلتين: المرحلة الأولى من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2021 للجزء النظري، والمرحلة الثانية من 9 إلى 10 أيار/مايو 2021 للجزء التطبيقي. وقد استهدف البرنامج 140 أخصائي علاج النطق والتربية الخاصة والعاملين بمراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة التنمية الاجتماعية، لإكسابهم مهارات التقييم والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبات نمائية، خصوصاً ذوي اضطراب طيف التوحد.

45- وفي البحرين، أطلقت وزارة الخارجية مشروعاً لإعداد خطة وطنية جديدة بشأن حقوق الإنسان في آب/أغسطس 2020، وعلى أثرها نظمت سلسلة من المشاورات مع الشركاء الوطنيين وأصحاب المصلحة والخبراء الدوليين. وفي هذا الإطار، قدمت الإسكوا الدعم الفني بالتعاون مع مكتب ممثل الأمم المتحدة المقيم في البحرين من خلال ورشة عمل وطنية بعنوان "حقوق الفئات الأولى بالرعاية في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان"، عُقدت افتراضياً في 20 كانون الثاني/يناير 2021. وقدمت الإسكوا ورقة عمل حول إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة كأمر أساسي لتحقيق تنمية مستدامة قائمة على حقوق الإنسان.

46- كما تقوم الإسكوا بتقديم الدعم الفني لفريق الأمم المتحدة القُطري في البحرين لدمج منظور الإعاقة في برامجها التنموية، من خلال إعداد استراتيجية لتضمين منظور الإعاقة للفريق الأممي. وتم تشكيل مجموعة عمل لهذا الهدف، والاستعانة بخبرة الإسكوا لتقديم الدعم الفني وتنظيم ورش عمل لبناء القدرات. وفي 15 آذار/مارس 2021، قدمت الإسكوا عرضاً فنياً حول وضع الأشخاص ذوي الإعاقة إقليمياً ووطنياً، ومناقشة كيفية ادماج منظور الإعاقة في البرامج التنموية ضمن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الإعاقة. ومن المتوقع أن تستمر الإسكوا في تقديم الدعم للفريق في 2021.

47- واستكمالاً لجهود الإسكوا في العمل المشترك مع منظمات الأمم المتحدة لدعم قضايا الإعاقة، تم تقديم دعم فني لعدد من المنظمات من خلال فِرق الأمم المتحدة القُطرية في كلٍّ من ليبيا ولبنان والجمهورية العربية السورية لإعداد مشاريع للحصول على تمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك في الفترة من 2 أيلول/سبتمبر حتى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

48- تنفذ الإسكوا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية مشروعاً اقليمياً مدته ثلاث سنوات (من حزيران/يونيو 2020 إلى حزيران/يونيو 2023)، لتعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين وأصحاب العمل في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية على وضع سياسات وإجراءات قائمة على الأدلة تدعم إدماج

الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل في الدول العربية. وقد بدأ العمل مع حكومتي الأردن ولبنان، وتم إعداد دراستين وطنيتين بعنوان "تقييم الفجوة السياساتية بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل" (موجهتين إلى المعنيين في البلدين). تناقش الدراستان السياسات الوطنية المرتبطة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، مع التركيز على بحث مدى اتساق القوانين والتشريعات الوطنية في توفير فرص متكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة للدخول في سوق العمل، وتحديد الفجوات المحتملة في تلك السياسات.

49- تم عقد اجتماعين افتراضيين على المستوى الوطني لمناقشة الدراستين مع أصحاب المصلحة في كل من لبنان والأردن، بهدف الحصول على ملاحظاتهم وإدراجها في النسخة النهائية للدراستين. وقد تم عقد الاجتماع الأول في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 لمناقشة تقرير الأردن، والثاني في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 لمناقشة تقرير لبنان.

50- كما تم تصميم مسح للمؤسسات في القطاعين العام والخاص في كل من البلدين حول العوائق والتسهيلات المتعلقة بتشغيل وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. واستهدف المسح المؤسسات من مختلف القطاعات/الأحجام (سواء كان لديها موظفين ذوي إعاقة أم لا). وحددت عينة عشوائية منظمة بناءً على معطيات معينة تم جمعها ودراستها لتحديد عدد المؤسسات التي تتألف منها العينة. وفي شباط/فبراير 2021 تم عقد اجتماع مع أصحاب المصلحة في لبنان لمناقشة نتائج المسح والحصول على ملاحظاتهم على نتائج البحث واخذها في الاعتبار لإعداد النسخة النهائية من تقرير نتائج المسح.

51- وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسكوا تستخدم مخرجات التقارير البحثية ومسح المؤسسات لتصميم مواد تدريبية لبناء القدرات الوطنية لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أسواق العمل الوطنية، وتوفير الفرص المتكافئة لتوظيفهم. وتعمل الإسكوا حالياً على مد نطاق المشروع ليشمل جميع الدول العربية. وقد بدأ التواصل مع الدول الأعضاء لتحديد نقاط اتصال والبدء في تنفيذ أنشطة المشروع المختلفة بما في ذلك إعداد الدراسات الوطنية. وقد انضم للمشروع حتى الآن كل من البحرين، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب، وموريتانيا، والسودان، وعُمان، والكويت، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين.

52- وتعاونت الإسكوا مع المكتب الإقليمي لليونسكو لإعداد مشروع مشترك يُعتبر الأول من نوعه في المنطقة العربية حول دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم. ويهدف المشروع إلى تطوير رزمة تدريبية تتكون من 14 وحدة تدريبية حول التعليم الدامج للأطفال ذوي الاعاقة باللغة العربية. وتتكون الرزمة التدريبية من عدد من الوحدات التدريبية الموجهة لواضعي السياسات وصانعي القرار في وزارات التربية والتعليم، في حين يتوجه عدد آخر من الوحدات للمعلمين، كما يتوجه عدد من الوحدات إلى الفئتين معاً. وتم إصدار الوحدات التدريبية في شهر نيسان/أبريل 2021. كما تم إنشاء منصة إلكترونية لعرض المادة العلمية لتوفير إمكانية التعليم الذاتي، وخاصة التعليم عن بُعد لتعميم الاستفادة، ستطلق لاحقاً.

سابعاً- حقوق كبار السن

53- كثفت الإسكوا خلال العامين الماضيين جهودها في مجال دمج كبار السن وضمان حقوقهم. ونظمت بالشراكة مع جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ورشة عمل إقليمية بعنوان "دور البرلمانات العربية في حماية حقوق كبار السن"، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. هدفت

الورشة إلى رفع الوعي وتبادل الخبرات بين البرلمانيين حول دورهم في حماية حقوق كبار السن في المنطقة العربية. كما وفرت الورشة فرصة سانحة لبدء النقاش حول مسودة قانون لكبار السن في المنطقة العربية والذي تقوم الإسكوا وجامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتطويره بالشراكة مع الحكومة التونسية.

54- تقوم الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتطوير"مشروع القانون العربي الإطاري الاسترشادي لحماية كبار السن ودعم حقوقهم". وفي هذا السياق، تعمل على مراجعة المسودات المختلفة من القانون لضمان احترام جميع حقوق كبار السن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما عرضت الإسكوا المسودة الأولية من القانون في ورشة العمل السابق ذكرها لضمان دمج آراء البرلمانيين في مسودة القانون.

55- وقدمت الإسكوا الدعم الفني والإستشاري لعددٍ من الدول، ففي لبنان قدمت الدعم الفني لوزارة الشؤون الاجتماعية لتطوير أول استراتيجية وطنية لكبار السن (2020-2030)، وعقدت أكثر من 30 مقابلة وستة اجتماعات وطنيّة مع مختلف أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين ومنهم الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص ودُور العجزة بالإضافة إلى ممثلين عن كبار السن. كما عقدت جلستي نقاش مع أعضاء الهيئة الوطنيّة الدائمة لرعاية شؤون المسنّين في لبنان. وهدفت هذه الاجتماعات إلى جمع المعلومات وبناء التوافق بين المعنيين وأولويات كبار السن والإصلاحات المطلوبة. وقد تم إطلاق الاستراتيجية في 14 حزيران/يونيو 2021، تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية وبحضور جميع الفاعلين في هذا المجال.

56- كما قدمت الإسكوا الدعم الفني للجمهورية العربية السورية لتطوير الاستراتيجية الوطنية لكبار السن. بدأ العمل بعقد ورشة عمل افتراضية بالشراكة مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان لبناء القدرات حول إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات في الجمهورية العربية السورية (28 تشرين الأول/أكتوبر 2020). شارك في الورشة ممثلون عن مختلف الوزارات المعنية وجهات حكومية أخرى، إضافة إلى الجمعيات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وهدفت الورشة إلى رفع الوعي حول حقوق كبار السن وبناء قدرات صانعي السياسات على إدماج قضايا وأولويات كبار السن في عملية صنع السياسات. كما عملت الإسكوا مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان على تطوير نموذج لمسح جهود الحكومة السورية في مجال تقديم الخدمات لكبار السن لجمع المعلومات وتحليلها بهدف رسم صورة معمقة حول واقع كبار السن. كما قد بدأ البحث الميداني تحضيراً لتطوير الاستراتيجية.

57- في العراق، تعمل الإسكوا مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أيضاً على تطوير الاستراتيجية الوطنية لكبار السن. وفي هذا الإطار تم عقد سلسلة من اللقاءات مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى ورشة عمل افتراضية ضمت ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية (25 آذار/مارس 2021) لإطلاق العمل حول إعداد الاستراتيجية والاتفاق على الأدوار والخطوات الفضلى. كما قامت الإسكوا بتطوير نموذج لمسح جهود الحكومة العراقية في مجال تقديم الخدمات لكبار السن وجمع المعلومات وتحليلها بهدف تحليل واقع كبار السن في العراق. وتقوم الإسكوا حالياً مع الوزارة بإعداد البحث الميداني تحضيراً لتطوير الاستراتيجية.

58- وفي نفس الإطار عقدت الإسكوا مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ورشة بناء قدرات افتراضية حول إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات في العراق (1 حزيران/يونيو 2021)، شارك فيها ممثلون عن مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية، بهدف تحليل السياسات وتطويرها من منظور كبار السن.

ثامناً- تنمية مهارات الشباب

59- عقدت الإسكوا ورشة عمل افتراضية لصالح السودان حول تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام، هدفت إلى تعزيز المعرفة حول مختلف القضايا التي يواجهها الشباب، ودعم قدرات صانعي القرار ومنظمات الشباب على صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات وطنية للشباب باعتماد منهجية تشاركية تعزز دورهم في الحياة العامة وتضمن مشاركتهم الفاعلة والمستدامة في صنع القرار وفي مناقشة التحديات التي تحُول دون تقدمهم (21-22 نيسان/أبريل 2021). كما سعت ورشة العمل إلى الإحاطة بواقع مشاركة الشباب في المنطقة العربية، وبأبرز العوائق التي تواجه مشاركتهم في الشأن العام؛ وإلى إبراز أهمية تعزيز معرفة الشباب بآليات اتخاذ القرار والتعرف على السياسات والتشريعات ذات الصلة بالشباب ومؤشرات المشاركة الشبابية؛ واكتساب المعرفة والمهارات والقدرات المطلوبة للمشاركة وللتأثير في السياسات العامة وفي عملية صنع القرار.

60- وتتعاون الإسكوا مع مركز الإنماء الاجتماعي (نماء) لتمكين الشباب وروّاد الأعمال الاجتماعيين في قطر لتنفيذ ثلاثة مشاريع من خارج الميزانية. انطلق المشروع الأول، المعنون **"بناء قدرات الشباب والشابات القطريين في مجال العمل الاجتماعي التنموي"**، في شباط/فبراير 2020، وهو يرمي إلى تعزيز ثقافة العمل الاجتماعي التنموي في قطر، وإلى زيادة التزام الشباب والشابات ببناء المواطنة الواعية، وإلى تشجيعهم على زيادة مشاركتهم في المجتمع. وينقسم المشروع إلى أربع مراحل، وقد تم الانتهاء من اثنين. ركزت المرحلة الأولى على تقييم الاحتياجات وتحديد الثغرات في مجال العمل التنموي للشباب في قطر من خلال استبيانين. استهدف الأول عينة من الشباب والشابات القطريين لاستقصاء المعلومات حول واقع العمل الاجتماعي وفهم الاحتياجات المعرفية والمهارات والكفاءات الضرورية لتفعيل دور الشباب في هذا المجال. والثاني تم توجيهه إلى عينة من مؤسسات العمل الاجتماعي لجمع المعلومات حول واقع العمل الاجتماعي والمؤسسات الفاعلة فيه، وفهم طبيعة مشاركة الشباب في البرامج والمشاريع الاجتماعية (الكمية والنوعية)، وللتعرف على التدابير التي يجب أن تأخذها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتحفيز مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي. كما تم تنظيم اجتماعات افتراضية لخمس مجموعات تركيز مع الشباب العاملين في مؤسسات العمل الاجتماعي، وطلاب العلوم الاجتماعية والسياسية، وممثلين عن المؤسسات الاجتماعية التي شاركت في الاستبيان.

61- وأعدت الإسكوا دراسة تحليلية موجهة إلى أصحاب المصلحة القطريين عن الفجوات والمعارف العلمية والعملية المطلوبة للمهنيين المبتدئين في مجال العمل الاجتماعي في قطر، وأعدت أيضاً لائحة تضم مجموعة من أبرز المؤسسات الإقليمية والعالمية الرائدة في مجال العمل الاجتماعي للاستفادة من خبرات هذه المؤسسات وبرامجها المتنوعة مثل البرامج الشبابية وبرامج الريادة الاجتماعية والتطوع وتطوير المهارات وتبادل الشباب.

62- وركزت المرحلة الثانية من المشروع الأول على بناء قدرات الشباب القطريين لاكتساب المهارات اللازمة لتنفيذ عملٍ اجتماعيٍ تنمويٍ يرتكز على أعلى المعايير، حيث تم إعداد "دليل تطوير قدرات المؤسّسات والشباب لتفعيل مشاركة الشباب ودورهم في العمل الاجتماعي"، الذي يتيح الفرصة أمام الشباب العاملين في مؤسّسات العمل الاجتماعي لاختبار طرق وأدوات لتفعيل مشاركتهم وتعزيز دورهم من خلال التعمّق في مجموعة مختارة من أفضل الممارسات ودراسات الحالة، بالإضافة إلى تقديم الأدوات والنصائح التي من شأنها خلق البيئة المؤاتية لمشاركة الشباب في العمل الاجتماعي وتعزيز دورهم في المؤسّسات المعنية.

63- ويتمحور المشروع الثاني حول **"بناء قدرات الشباب والشابات القطريين في مجال الريادة الاجتماعية" (2020-2021)**، ويهدف إلى بناء قدرات الشباب والشابات في الفئة العمرية 18-30 عاماً في مجال تصميم وتنفيذ مشاريع الريادة الاجتماعية وضمان استدامتها باستخدام التكنولوجيا والابتكار. وفي هذا الإطار نفذ المشروع مجموعة من الأنشطة تتضمن: إجراء مسح شامل لتقييم الاحتياجات والثغرات والفرص في مجال الريادة الاجتماعية في قطر، تم تحديد الثغرات الأساسية في البيئة الحاضنة للريادة الاجتماعية بناءً على نتائج المسح، بدءاً من المفهوم السائد والنظرة المجتمعية للريادة الاجتماعية إلى التحديات التي يواجهها الشباب عند تأسيس عمل ريادي اجتماعي، والمهارات اللازمة للشباب لأخذ مبادرة الريادة، وصولاً إلى مجموعة البرامج والمحفزات المتاحة في هذا السياق.

64- كما تم إعداد تقرير معمق حول الممارسات والمقاربات الأساسية في المناهج التربوية وتعليم الريادة الاجتماعية في العالم والمنطقة العربية؛ وتقرير آخر حول قصص نجاح وممارسات فعالة في سياسات وبرامج الريادة الاجتماعية من قطر والعالم (التقريران موجهان إلى أصحاب المصلحة القطريين). كما تم وضع تصور لإطار مفاهيمي حول الريادة الاجتماعية، يتضمن المقاربات المختلفة، الجامعية والنظامية وغير النظامية وغيرها، لتعليم الريادة الاجتماعية وإمكانيات التطبيق مع الشباب في دولة قطر.

65- وتم تطوير النسخة الأولى من الدليل التدريبي حول الريادة الاجتماعية لبناء قدرات الشباب والشابات القطريين في مجال الريادة الاجتماعية، متضمناً مخططاً متكاملاً ينطلق من مراحل دورة حياة المشروع الريادي إلى كفاءات الريادة الاجتماعية المطلوبة، واستراتيجيات الدخول إلى الأسواق والاستدامة. كما يحدد الدليل التحديات المحتملة في عمل الريادة الاجتماعية والأنشطة المطلوبة للتصدي لها.

66- ويُعنى المشروع الثالث بشأن **"تصميم وتطوير حاضنة اجتماعية في قطر"** (2020-2021) بمأسسة واحتضان برامج وأفكار الريادة الاجتماعية، بهدف اختبار قابلية تنفيذ المشاريع التنموية ذات البعد الاجتماعي التي يقوم الشباب القطري بتطويرها ودعمها في مختلف مراحل تنفيذها وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في قطر وغيرهم من أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، نُفذت مجموعة من الأنشطة منها تصميم وإجراء مقابلات افتراضية مع الجهات المعنية الأساسية التي تعمل في مجال دعم الرياديين الاجتماعيين في قطر، وإعداد النسخة الأولى من خطة عمل الحاضنة الاجتماعية، بالاستناد إلى تقييم دقيق لاحتياجات الرواد الاجتماعيين. وقد حددت الخطة الأنشطة الرئيسية التي يمكن أن يقودها مركز نماء لدعم نمو برامج الريادة الاجتماعية ومأسسة هذا الدعم. ويتم العمل حالياً على خطة لإطلاق عملية تشاورية بين مركز نماء وجميع المعنيين بهدف الاتفاق على الاتجاه المقترح للحاضنة وبرامجها.

تاسعاً- التنمية الحضرية

67- تنفذ الإسكوا بالتعاون مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المكون الإقليمي لمشروع عالمي حول "التعاون بين الأقاليم لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة" والذي ينفذ في تسع مدن من حول العالم بينها عمَّان (الأردن) والرباط (المغرب) من المنطقة العربية. يهدف المشروع إلى زيادة اتساق السياسات بين الدول الأعضاء وتعزيز المؤسسات في تنفيذ ورصد الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

68- وعقدت الإسكوا في إطار هذا المشروع اجتماعاً افتراضياً لإطلاقه في عمَّان (15-16 شباط/فبراير 2021) على المستويين الوطني والمحلي، ولتعريف أصحاب المصلحة بأهدافه وأنشطته ومخرجاته المتوقعة والإطار الزمني لتنفيذه. كما تم تسليط الضوء على تأثير حائجة كوفيد-19على تنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، وعلى الخطة الحضرية الجديدة، وتم تحديد تحديات التنمية الحضرية في عمَّان، والاتفاق على كيفية تكييف مخرجات المشروع لتتلاءم مع الحاجات الوطنية والمحلية.

69- كما تنفذ الإسكوا بالتعاون مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، مشروعاً حول **"بناء مرونة إقتصادية حضرية خلال وبعد جائحة كوفيد-19"**، يركز على تعزيز القدرات المحلية في 16 مدينة من العالم. ويهدف المشروع إلى توفير الممارسات العالمية الجيدة والتي من شأنها مساعدة المدن المشمولة في المشروع في تطوير وتنفيذ خطط الاستجابة والتعافي لوباء كوفيد-19، وتطوير فهمٍ أفضل للعوامل والدوافع الرئيسية للمرونة الحضرية بالإضافة إلى الحلول التي تساهم في إنشاء مدن أكثر مرونةً وحكومات محلية أكثر قدرة على تحمل الصدمات مثل كوفيد-19 وغيرها. وتنفذ الإسكوا هذا المشروع في المنطقة العربية في كل من الإسكندرية (مصر) وبيروت (لبنان) ومدينة الكويت (الكويت).

70- وقامت الإسكوا بالتعاون مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بوضع "مجموعة عالمية من الممارسات بشأن الانتعاش الاقتصادي والمالي المحلي" تحت مظلة بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19. وشملت هذه الدراسة المدن المضمنة في المشروع بما فيها المدن العربية الثلاث وهي الإسكندرية وبيروت ومدينة الكويت بالإضافة إلى تحليل إقليمي للموضوع.

71- كما ساهمت الإسكوا في تطوير "أداة تشخيص وتخطيط لبناء المرونة الاقتصادية الحضرية". وتحدد هذه الأداة مفهوم المرونة الاقتصادية الحضرية، وأبعادها ومؤشراتها ومقاييسها. وتهدف هذه الأداة إلى مساعدة المدن على فهم نقاط القوة والضعف في ترتيباتها المؤسسية والتشغيلية من منظور الانتعاش الاقتصادي وبناء المرونة، وإلى تقييم الهيكل والأداء الاقتصادي للمدن للحصول على فهم واضح للمكانة الاقتصادية لكل مدينة. كما وتهدف الأداة إلى تحديد عملية لتصميم وتنفيذ خطط واستراتيجيات التعافي لمعالجة الثغرات المحددة، وتسريع التعافي وتحسين المرونة على المدى الطويل. وتقوم الإسكوا بتطبيق تجريبي لهذه الأداة في ثلاث مدن عربية هي الإسكندرية وبيروت ومدينة الكويت.

72- ونظمت الإسكوا ورشات عمل وطنية في كل من الإسكندرية (10 أيار/مايو 2021) وبيروت (29 آذار/مارس 2021) والكويت (15 نيسان/أبريل 2021)، هدفت كل منها إلى تقديم أداة التشخيص والتخطيط وكيفية توجيهها لتتلاءم مع رؤية المدينة وخطة التعافي فيها. كما هدفت إلى عرض نتائج تشخيص المدن، بناءً على البيانات الكمية والنوعية التي تم جمعها. وتم إشراك أصحاب المصلحة المحليين والمسؤولين الحكوميين المعنيين في نهج شامل يسلط الضوء على التوازن بين الجنسين في الرؤية والتخطيط اللذين سيتم استخدامهما لتحديد أهداف الانتعاش المحلي والقدرة على الصمود وتحديد مجالات التركيز الرئيسية لبناء المرونة الاقتصادية والتعافي المالي.